

رب  
ربنا وربنا  
ربنا وربنا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
يقول البائس الفقير محمد المذعوب جافا ذاده  
ألم لا بالفلح والعدة هذه رسالة في حق المنا  
طرة عليها يا وليه وإمامك أنت يا وليه  
تدفعنا لا والله اذادها غيرك وهذا الفقه لا شك  
استجاب بحسبه وإمامك أنت يا وليه  
والمعروف المدفع ليظهر الحق عند دفع السائل  
قول المعلن ودفع المعلن قول السائل وفي المناطرة  
يقذف في صحيح الدفع وفاديه اعلم أنه اذ قلته  
شاهدنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل  
في حقنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
يقول البائس الفقير محمد المذعوب جافا ذاده  
ألم لا بالفلح والعدة هذه رسالة في حق المنا  
طرة عليها يا وليه وإمامك أنت يا وليه  
تدفعنا لا والله اذادها غيرك وهذا الفقه لا شك  
استجاب بحسبه وإمامك أنت يا وليه  
والمعروف المدفع ليظهر الحق عند دفع السائل  
قول المعلن ودفع المعلن قول السائل وفي المناطرة  
يقذف في صحيح الدفع وفاديه اعلم أنه اذ قلته  
شاهدنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل  
في حقنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل

ناتق الامور والاشياء وانت في جميع هذه القصور امانا  
قل اول الشروع في بيان المناطرة على تقدير علم القضا  
واعلم ان الله لا يحب من لا يعلم في حق المناطرة  
فتضع تلك ابواب **الباب الاول** في التوفيق  
للسائل ان ينصف ومنه ان يبطل بعدم جرم او بغير  
منع او باستلزام الحال **سبب الاول** في التوفيق  
اختر مطلقا لتوفيق الاباء بالتوفيق **سبب الثاني**  
لأنه مطلقا لتوفيق بالحيوة وقد يجمع **الاول والثاني**  
في ذلك اذ كان التوفيق اتم وجوه لتوفيق بالاي  
وتنويرها ان هذا التوفيق غير جامع لا افراد الموقوف  
او غير مانع عن اعنائه وكل توفيق بهذا صلة ففاسد  
فلمقام التوفيق ان يمنع اللزوم مستد بالان  
في حقنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل  
في حقنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
يقول البائس الفقير محمد المذعوب جافا ذاده  
ألم لا بالفلح والعدة هذه رسالة في حق المنا  
طرة عليها يا وليه وإمامك أنت يا وليه  
تدفعنا لا والله اذادها غيرك وهذا الفقه لا شك  
استجاب بحسبه وإمامك أنت يا وليه  
والمعروف المدفع ليظهر الحق عند دفع السائل  
قول المعلن ودفع المعلن قول السائل وفي المناطرة  
يقذف في صحيح الدفع وفاديه اعلم أنه اذ قلته  
شاهدنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل  
في حقنا اننا نؤيد الحق والتصديق اوصل



صورة الملك صورة الاربعة

0.7



...الملك ...

فانذا اخرجهم

ص. ١٥٠  
التعريف الكبير  
على

209



مسألة في طلب الأدلة في نقضها فمصلحة  
اعرف في حق الله الآلهة  
على الترتيب الذي هو

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

عنه في نسخة اليد الآخرة  
على النصف الذي هو الباطل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ







والله القادح في الاخير من كل الامور والنادب  
المعراج الجبلة في الاعمال والاحص

التقى بالله عقلاً يقض السائل بوجوبه

أو يجوز العقل والله استأثنا بيا ينقض بوجوده أو

مخففه الواقع وقد ينفع السائل القبح الاستفهام

دربینہ اللہ والاشہاد نقیہ اعلیٰ فیقہ انہما

لجوز المقابلة في قوله في تقى العنصر طاد

لونا الله القم الخي لا يخصي في النار اذ يعود لجب

العقد انفسهم الى النار وغيرها مجاب عن ذهاب الفتن

كسنة انك والقم الذي جودته بنو متوقف فالواضع

الطاهر السائل بعد الحسم فقد في عذاهم فقط

هذا بطلي السالحي بعينه الذي قتل في...

بجبر القبح الخ يا ابراهيم بن محمد لا عمل الواسية

تاجیه

阿

الحمد لله

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

الحمد لله

100

2.9

*[Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page.]*

و قد ينقض بان يبلغ فيه ان يكون في الواقع

فبالمثل إذا كان بعض القوم أعجمياً لا إذا

قلت اجسم اما حيواته او انا فانه اجيواته في الدنيا

16 الوانق وقد بعنا هذا التقيم في مال ويجاب

عن منع الزوم المملوك مستد بالغير عنه بل اذ نام

غير احيوا له وف ينفق باء بلام فـ اهـ بكى فـ لـ

في الواقع في الـ... وذلك انكاه بعض الافان

سأبينا للعلم كما إذا قلت الاناء اناءه اذ لمحة

فَالْهَيْفَ لِلَّاهِ لَا تُفَرِّقْ بَيْنَ أَحِبَّائِهِ وَيُجَابِ

وَأَصْلُهُ مِنَ الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ يَنْقُضُ بِالْأَخِيرِ

وقد جعلنا هذا النسخة فما لا يقدريه بالهاتين

في يوم الجمعة الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ

الاسود في باب عن باه الحفص معبر والاسود

1435-135.



٢١  
 في قوله لا يثبت القناعة فقد يعرف على النقص بأنه باطل  
 والتصديق الاشارة به في جواب عبارة نقض لعبارة  
 له يلافية عما في المسألة من المقصود ولا يفي التصديق  
 اقول فالتصديق الواحد باعتبار انقضاء بعضها  
 متخالف لا يقبل شيئا متعديا في ذلك في كلام الله  
 المتقدمة فاعرفوا اولوا الله في ذلك ان غوط  
 يتخذ كذا في بيان ما يدعي الله في نقض  
 الله الى اوله هو تحصيل ما يثبت المقصود في اوله  
 فليس في دفع قيود الى المقصود كمن طأ حكمه لا يثبت  
 الاشارة وقد خولت في دفع المقصود كقبح المعقول  
 المعقول في شواهد استخراج الاعمال عليه وقد  
 فمما هو ان العلم ان ما يوجب المراد اذ لا يثبت  
 في قوله لا يثبت القناعة فقد يعرف على النقص بأنه باطل  
 والتصديق الاشارة به في جواب عبارة نقض لعبارة  
 له يلافية عما في المسألة من المقصود ولا يفي التصديق  
 اقول فالتصديق الواحد باعتبار انقضاء بعضها  
 متخالف لا يقبل شيئا متعديا في ذلك في كلام الله  
 المتقدمة فاعرفوا اولوا الله في ذلك ان غوط  
 يتخذ كذا في بيان ما يدعي الله في نقض  
 الله الى اوله هو تحصيل ما يثبت المقصود في اوله  
 فليس في دفع قيود الى المقصود كمن طأ حكمه لا يثبت  
 الاشارة وقد خولت في دفع المقصود كقبح المعقول  
 المعقول في شواهد استخراج الاعمال عليه وقد  
 فمما هو ان العلم ان ما يوجب المراد اذ لا يثبت

٢٢  
 في قوله لا يثبت القناعة فقد يعرف على النقص بأنه باطل  
 والتصديق الاشارة به في جواب عبارة نقض لعبارة  
 له يلافية عما في المسألة من المقصود ولا يفي التصديق  
 اقول فالتصديق الواحد باعتبار انقضاء بعضها  
 متخالف لا يقبل شيئا متعديا في ذلك في كلام الله  
 المتقدمة فاعرفوا اولوا الله في ذلك ان غوط  
 يتخذ كذا في بيان ما يدعي الله في نقض  
 الله الى اوله هو تحصيل ما يثبت المقصود في اوله  
 فليس في دفع قيود الى المقصود كمن طأ حكمه لا يثبت  
 الاشارة وقد خولت في دفع المقصود كقبح المعقول  
 المعقول في شواهد استخراج الاعمال عليه وقد  
 فمما هو ان العلم ان ما يوجب المراد اذ لا يثبت  
 في قوله لا يثبت القناعة فقد يعرف على النقص بأنه باطل  
 والتصديق الاشارة به في جواب عبارة نقض لعبارة  
 له يلافية عما في المسألة من المقصود ولا يفي التصديق  
 اقول فالتصديق الواحد باعتبار انقضاء بعضها  
 متخالف لا يقبل شيئا متعديا في ذلك في كلام الله  
 المتقدمة فاعرفوا اولوا الله في ذلك ان غوط  
 يتخذ كذا في بيان ما يدعي الله في نقض  
 الله الى اوله هو تحصيل ما يثبت المقصود في اوله  
 فليس في دفع قيود الى المقصود كمن طأ حكمه لا يثبت  
 الاشارة وقد خولت في دفع المقصود كقبح المعقول  
 المعقول في شواهد استخراج الاعمال عليه وقد  
 فمما هو ان العلم ان ما يوجب المراد اذ لا يثبت



فاعلم ان اللفظ لا يصدق الا على ما هو عليه  
 المقابلة له لا يصح اداة المجاز بدو العلم  
 في المعنى المذكورة في علم البياض فلا يصدق  
 مع اللاب مثلا واما الآية المانعة عن اداة  
 احقية فلا يجب اذ الماه المحرمان فالله الا  
 مع بلفظ اجواد والابية المانعة انما شرط للقطع  
 باللفظ المجازي لا تجوز به **الابية** في النص  
 واما معناه من الوجه الناقص اعلم ان الله  
 التصديق اذا قال احد يقال له السوء والله  
 عني وقال الممل لانه حق التعليل على معناه  
 طلب فاه لم يكن مونا بلبس او لم يكن يدعيها  
 جلبا للسائل اه عني ومعناه طلب الدليل

٢١١

[illegible]



جوازها عطفاً على ذلك عا سيم الجوز لانه يترك  
 لانه ان لم يكن لها لاجوزها يكون نطقاً وقد يذكر  
 على سبيل القطع لانه يترك ليف وهو ناطق او يقال انما  
 يصح ما ذكره لولا ان غير ناطق وليس كذلك في قوله  
 السند اجوز ان لا يتوقف معنى النوع على اثبات السند لانه  
 ذو عا سيم القطع وفي النوع الذي منه هو الصورة  
 التامة خلا لانه في بياض بين القدماء المنوعة والحقية  
 من اللفظ والنوع في احكام التقاضي الاجمالية

التقاضي الاجمالية **فصل** الواجب على المصلح عند منع  
 ان يترك عا سيم النفع الدليل او مقدمة دليله اثبات  
 لانه هذا مطلوب ايمان وذلك الاثبات نوعاً واحداً  
 فلا دليل على المنوع والاف ابطال السند السام

انما هو بان السند السام  
 بان السند السام  
 بان السند السام

هذا هو السند السام  
 بان السند السام  
 بان السند السام

هذا هو السند السام  
 بان السند السام  
 بان السند السام

هذا هو السند السام  
 بان السند السام  
 بان السند السام

الحاوية للمنع لانه باطل بطلانها المنوع فيثبت

عند كماله الاتقاضي التقضي وبياض هذا من قولهم  
 ساوات السند المنوع واحصية منه ساوات ليقضي المنوع

واحصية منه والسند بالاعتراك العطف في ان السند  
 والاخرى مطلقاً والآخر مطلقاً والآخر وجوباً والمباين والنقل

للحق فاذا قلنا ان السند ليس بضامك لانه ليس به  
 فانه قال السائل لانه ان لم يكن لها لاجوزها يكون ناطقاً

فهذا اسند ساو لتقضي المنوع وهو اذا انساها قال  
 لاجوزها يكون ناطقاً فلهذا اسند مطلقاً وانه قال لانه

يجوز ان يكون جوازاً فهذا هو مطلقاً وانه قال لاجوزها  
 يكون ايضا فلهذا اسند وجوباً وانه قال لاجوزها يكون

وافتقد امباين والمباين والآخر وجوباً وانه لا يكون له اثبات  
 فيثبت الاتقاضي المنوع

فيثبت الاتقاضي المنوع  
 فيثبت الاتقاضي المنوع  
 فيثبت الاتقاضي المنوع

هذا هو السند السام  
 بان السند السام  
 بان السند السام



ولا ينعى العلم ابطالها لو استند بها السائل الى ما دوى  
الاخص مطلقا فلو استند بها الى ما لا ينعى العلم ابطاله  
لاخص بل ابطال ما دوى اما الاخص مطلقا فلا يجوز  
الاستناد به الى ما ينعى العلم ابطاله لو استند به السائل الى ما  
ان المنع لو كان مقدما دليل العلم في العلم وظيفه  
افى للفتوى عند ايوانات الدعوى بدليل او ذوالا  
وج ناعرف **فصل** وعند ابينات العلم متعاه او مقد  
من دليل او بابطال التند السائل ان ينعى شيئا من مقد  
مات الدليل الا لا يطله ما لم ينعى بدعيه جليته فاذا منع  
بانه فيه تفصيل السابق **فصل** منع السائل مقد  
دليل العلم قد لا يضر العلم وذكه اذا ذلوا مانع سند ال  
الا عتراف بدعوى العلم اذا ذلوا مانع العلم ما ذل  
الافراد اعلم

حدثت لانه صغير واشتبك الصوري بان لا يجلو عن  
 اوله والتميز فقال الفيلسوف لا يخفى عدم جلوه عن  
 عنون الجوزة لا يجلو عنها لما في آه مدونة فهذا التند  
 في اعراض جردت العالم ~~و~~ لوابطل السائل يدل  
 المدعى الفيلسوف الى مقدمة دليل المدعى قبل اه بيته  
 العلم على تلك المقدمة فهايت غصبا لاه الاستدلال  
 منصب العلم فقد غضب السائل واختلفت رايه مسرع  
 يجب على العلم اه يجب عنه والمحققه قالوا انه  
 غير مسوي ومن ناك انه مسوي يقول اه للسائل  
 اه يقول ادت المنع مع التند بما ذكرنا في صوده  
 الابطال والاستدلال يستحق اجواب من البتة  
 قال في التوضيح ينبغي له ان يحل بفاد مقدمة معينة اه

أولها طه  
ثانيها طه  
ثالثها طه  
رابعها طه  
خامسها طه  
سادسها طه  
سابعها طه  
ثامنها طه  
تاسعها طه  
عاشرها طه  
الحادي عشر طه  
الثاني عشر طه  
الثالث عشر طه  
الرابع عشر طه  
الخامس عشر طه  
السادس عشر طه  
السابع عشر طه  
الثامن عشر طه  
التاسع عشر طه  
العشرون طه



لا بد من انواف عليها بحسب النوع لا بحسب الابطال  
لأنه يقول انصح انه غصب كما فيحتاج الى العناية التي

**فصل** في غصبه ورفع استدلال السائل عليه

ما يقع منه في المعادفة ليست يغصب لانه ابطال الدلو

بأنه لا بد من استدلال المعلم عليه ليس من الدعوى بعد

الاستدلال عليه ضحي ولذا القبول ليس بغصب لانه

ابطال الدليل بدليل ولا يقع من الدليل الا ان يقع له

يقع على ما يملك الاستدلال عليه والدليل لا يملك

الاستدلال عليه لانه رتب من مقدمته والدليل

لا يستلزم الى مقدمة واحدة وبهذا جفت كونه في المعادفة

والنقطة اعلم ان السائل قد يمنعه من دليل

المعلم ومعه انه يستوفى الدليل على وجهه من ذلك

فيكون من انواف عليها بحسب النوع لا بحسب الابطال  
لأنه يقول انصح انه غصب كما فيحتاج الى العناية التي

المتحد وقد يرفع انما لا يستلزم هذا الدليل المدعيه

وقد يجزى بقاء لا في التيب او التيب من نوعه

يب انما يجزى اذ التيب الدليل عليه المدعيه او ياد

الا فصح من مطلقا ما لا لا في الاتي فلا يثبت

لكل المدعيه موجبه طية وينتج اليها موجبه وبت

فيم لا يمنع البقاء والمدعيه الا ما اذا

معناه لا يستلزم لفظ النوع وما يستلزمه فطلب الدليل

عليها الا ما اذا وبتا ذلك في النوع واسطاح عليه

الدليل على مقدمته الدليل في كل ما يقع النفا والدفع

لا دليل فقولك هذا النفا من نوعي فجاز طلب الدليل

مطلقا واما اذا استلزم لفظه فطلب الدليل عليها فلا

يؤثر لانه يقول لا في هذا النفا وهذا المدعيه

فيكون من انواف عليها بحسب النوع لا بحسب الابطال  
لأنه يقول انصح انه غصب كما فيحتاج الى العناية التي  
المتحد وقد يرفع انما لا يستلزم هذا الدليل المدعيه  
وقد يجزى بقاء لا في التيب او التيب من نوعه  
يب انما يجزى اذ التيب الدليل عليه المدعيه او ياد  
الا فصح من مطلقا ما لا لا في الاتي فلا يثبت  
لكل المدعيه موجبه طية وينتج اليها موجبه وبت  
فيم لا يمنع البقاء والمدعيه الا ما اذا  
معناه لا يستلزم لفظ النوع وما يستلزمه فطلب الدليل  
عليها الا ما اذا وبتا ذلك في النوع واسطاح عليه  
الدليل على مقدمته الدليل في كل ما يقع النفا والدفع  
لا دليل فقولك هذا النفا من نوعي فجاز طلب الدليل  
مطلقا واما اذا استلزم لفظه فطلب الدليل عليها فلا  
يؤثر لانه يقول لا في هذا النفا وهذا المدعيه

فيكون من انواف عليها بحسب النوع لا بحسب الابطال  
لأنه يقول انصح انه غصب كما فيحتاج الى العناية التي  
المتحد وقد يرفع انما لا يستلزم هذا الدليل المدعيه  
وقد يجزى بقاء لا في التيب او التيب من نوعه  
يب انما يجزى اذ التيب الدليل عليه المدعيه او ياد  
الا فصح من مطلقا ما لا لا في الاتي فلا يثبت  
لكل المدعيه موجبه طية وينتج اليها موجبه وبت  
فيم لا يمنع البقاء والمدعيه الا ما اذا  
معناه لا يستلزم لفظ النوع وما يستلزمه فطلب الدليل  
عليها الا ما اذا وبتا ذلك في النوع واسطاح عليه  
الدليل على مقدمته الدليل في كل ما يقع النفا والدفع  
لا دليل فقولك هذا النفا من نوعي فجاز طلب الدليل  
مطلقا واما اذا استلزم لفظه فطلب الدليل عليها فلا  
يؤثر لانه يقول لا في هذا النفا وهذا المدعيه



الذي هو مطلوب البياض هذا هو الذي هو المطلوب  
لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز

النسب والمواد طلب الدليل على صحة ما تقدمت عليه  
ويثبت هذا البياض بما علمه الاصل في

لأنه الواجب على المعلم عند منع المانع بالاثبات  
لما في نفسه فلا ينفق منه ومناه من

المنع ثم يرد ما في نفسه وردد هذا النوع لا يجوز  
الحج بدقيقا جليا ولا لا ينفق من التند الذي ذكره

على القطع قال انه الحق من النوع ومنع ما يثبت  
لا يجب اثبات المقت الذي يجب على المعلم عند

منع المانع انفق ولا لا ينفق من صلاحية التند  
للتند من ابيوم ولا الاضطرار صلاحية للتند

بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز  
بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز

هذا هو المطلوب البياض هذا هو الذي هو المطلوب  
لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز  
النسب والمواد طلب الدليل على صحة ما تقدمت عليه  
ويثبت هذا البياض بما علمه الاصل في  
لأنه الواجب على المعلم عند منع المانع بالاثبات  
لما في نفسه فلا ينفق منه ومناه من  
المنع ثم يرد ما في نفسه وردد هذا النوع لا يجوز  
الحج بدقيقا جليا ولا لا ينفق من التند الذي ذكره  
على القطع قال انه الحق من النوع ومنع ما يثبت  
لا يجب اثبات المقت الذي يجب على المعلم عند  
منع المانع انفق ولا لا ينفق من صلاحية التند  
للتند من ابيوم ولا الاضطرار صلاحية للتند  
بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز  
بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز

للتند من ابيوم ولا لا ينفق ابطال عبادة  
المانع بما الفتى القانون الذي لا ينفق المعلم بهذه

لا بد من اثبات انتقال من الاجتهاد فيجب على السائل  
دفعه فانه لا يستقل بهاديه اثبات مانع السائل

نقد في اثبات مدعاه فانه في انتقال الاجتهاد في  
ينفع المعلم ابطال النوع من ادعاءه ببداهة النوع

بداية جلية وهذا بمنزلة اثبات المنع ولا ينفق  
ابطال النوع بدعوى انه المنوع على علم عند المانع

هذا جواب الرأى جلي لا يخفى فلا ينفق عند ادعاء  
أفصاح تحف المانع له بدعوى الرجوع في

ما لم يملك به يتقاجليا **المقالة الثانية**  
المعادضة واثبات السائل نفق ما ادعاه افساح

المعادضة واثبات السائل نفق ما ادعاه افساح  
المعادضة واثبات السائل نفق ما ادعاه افساح

هذا هو المطلوب البياض هذا هو الذي هو المطلوب  
لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز  
النسب والمواد طلب الدليل على صحة ما تقدمت عليه  
ويثبت هذا البياض بما علمه الاصل في  
لأنه الواجب على المعلم عند منع المانع بالاثبات  
لما في نفسه فلا ينفق منه ومناه من  
المنع ثم يرد ما في نفسه وردد هذا النوع لا يجوز  
الحج بدقيقا جليا ولا لا ينفق من التند الذي ذكره  
على القطع قال انه الحق من النوع ومنع ما يثبت  
لا يجب اثبات المقت الذي يجب على المعلم عند  
منع المانع انفق ولا لا ينفق من صلاحية التند  
للتند من ابيوم ولا الاضطرار صلاحية للتند  
بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز  
بأنه لا بد من الاضطرار اليه بآلة لفظ لا يجوز







معادفة بالثبوت في قوله الفيل في العالم قديم لانه  
اثر القديم واما اثر القديم قديم فهو قديم فتدافع  
بانه حادث لانه متغير لكل متغير حادث وانه كان في صورة  
يسمى معادفة بالغير سواء كان غير مادة انفسه او اذا  
دعنا في الصورة الخلود بانه العالم حادث لانه اثر الحادث  
ويستحق القديم باثر الحادث وانه عين مادة ويسمى  
مصرح به عصام الدين وشرح الادب المفرد وما  
لا اه يتدرك العلم على مدعاه بمخالطة عائد الود وفيما  
دفع السائل باب اذ لله العالم ما يقف حجة العلم  
بصورة آفة غير ما اخذاه العلم **هذا العلم**  
القبض وقد بقي بالجملة معناه انه يدعي السائل بطلان  
الدليل العلم مستلزاما بانه ما يدعي آفة في نفسه  
الذي

الدقيق عن ولا يلزم من استاءه فاعلم ان السلب لا يخرج  
 لا يخرج عن الدقيق لانه لا يلزم من استاءه فاعلم ان السلب لا يخرج  
 بطلان التزويج لانه فاعلم ان السلب لا يخرج  
 لم يأت في القبح ما جاء في البيت اذ يتبعه  
 لحوادث البيت مع انهما مائة بالبداهة والبيان  
 عن هذا التقى بين البرهان وبين الشيء فلا اله  
 شئ مما قد يتبعه بوجه بوجه ناهي والحق هو  
 سلب الناقص بما يملكه دليل العلم بان مستلزم  
 التسلل وهو والحق ما يستلزم الى الاقوى والحق  
 مال للمعكبره ضا ايضا باقديع الاستلزام وقد يتبع  
 فلا يلزم من الدود التي غير مال وقد يرد عن

المدح في دليلا من اسناد فاطمة الزهراء  
 لا يخفى على المدح لانه لا يملك الله من يد ملك  
 بطلان المزوم لانه فناء الفليس المستعان  
 لم يات في القصة جادة الوحيات اليوتن في فتح  
 الحوادث اليوتن مع انها مائة بالبداهة والحياب  
 عن هذا القصة بين البديهي ما بين الصبر واللاه  
 مشددا على ما بين بين بوابي نادرة في القصة  
 يستلنا في عا بطلان دليلا العلم بانه مستوح  
 ان السليم ويروي انه لم يات مستوح الى القصة  
 بحال المنع الكبريضا ايضا في بين الاستمرار  
 الاستلزام في بعض الادلة التي عاها في يد



هذا هو الحق الذي لا يفتقر إلى دليل  
والله اعلم بالصواب

التي بانها لا تدعي لها الا وهذا الحق هو وجوب  
النافع للمادى والنافع للمجدى اذ لا ينافي  
بمعن دعوى البطالة وبمعن دليل النقص شاملا  
اه فلتا الى السامع يوجب الادب في طلب الد  
لها عليه فلتا لا تكلف ما لا يطاق لانه دليل لاه  
ينبغي الانتباه واحدة وعصا في **فصل** اعلم  
الله النافع في دينه اذ ما زاد دليل العلم عند اهل  
المدى **الان** في ذلك بقضا المسود ان العلم  
منه من احواله مستد لاه للوصف انه في مدخل  
الينة في بيط السامع هذا السند باننا ان لا نعلم  
لذلك الوصف في الينة مثلا في الشافع لا يفتقر

هذا هو الحق الذي لا يفتقر إلى دليل  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يفتقر إلى دليل  
والله اعلم بالصواب

الغائب لا يفتقر مجرولة الشك فنافعا باه جازية  
وج احواله غائبة لانها محقولة الشك مع انه يوجب  
فقد حذفتنا في السيرة **فصل** لا يفتقر اليه  
غايه بالانتماء الى الظهور والكنه في ذلك  
ذلك مما يوجب حسمه فلا يفتقر لاحد المظاهر اه في  
لانه ما لا ينفك لاه العجز المذلة اذ يتبادر بين  
العبادة يفتقر اذ انما يامى منها اذ لا يفتقر ذلك  
التي لله وجود الطريق لا يفتقر الى احواله بطلان  
وجود انما يفتقر الاعتراف بما هي العبادة في سيرة  
لا يفتقر في الطريق وهو ليس في داب المظاهر  
وهو **فصل** في بيان احواله التي يفتقر اليه  
بطلان ما عرف **فصل** في بقاء العبادة ومنها  
في بقاء ما قاله في سيرة

هذا هو الحق الذي لا يفتقر إلى دليل  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يفتقر إلى دليل  
والله اعلم بالصواب



دوتى فلان اهل بيوت دوتى فقط قاله اثبت دوتى بديلا

فلان اهل بيوت دوتى فقط قاله اليلم الوباد فيه او ينفق

والتفط لا ينفق عليه ذلك اذا لم يكن فينا للقفه

لله فاك احد على زيد او فنت غير فلا يمتد في غير

بني الله في الفقه في اللفظ القان في الية اذا خالف

فصل ماذا اجاب العلم على اعترا في السائل جواب

منه عما يأسلم السائل باه ثبت ما منع السائل بديلا

شما عاقدت مسلمة عند السائل على العلم باه الله

سليما على فذا جواب الزايج جدي لا حقيقة وليس الحق

منه اظهره اخص بالاولى اخصه فقط ولذا اثباته بملط

مع على باه مغالط فلا ينبغي للمعلم ذلك اجواب الله اذا

كاه اخصه بنفسه الى طاباذا المعلم له طاباذا طهاد

فصل ماذا اجاب العلم على اعترا في السائل جواب

منه عما يأسلم السائل باه ثبت ما منع السائل بديلا

دوتى بطلانها استدلالا على الفصحى وانوه الفقه او الزيد

القرن والحق وقد يجاب عنه بمنع في القضا استلام

بذهب من مذهب اهل البيت بفتح عليه

العبادة وقد شغرها نافي العبادة عندك وشمه

اه لا اعترا في عا العبادة على القضا القانوه الم بديلا

عالم بقاله في هذا الحق لا ينفق العلم عند منع

المان مدعاه او قد تدل على استقلالها من الية فقط

وبالجملة ان الحق اذ ينفق في التوفيق فقط القبح

فوقه الية وبقضا العبادة ولما طلب اليلم على الدعوى والقد

لا ينفق نقضا طلقا نقضا ففصليا فصل ماذا اجاب العلم

المولب النافى اه لك في الحقيقة فهذا اقصاف

منه فيرد عليه الحق فقط لانه يقول هذا انه ذلك

فصل ماذا اجاب العلم على اعترا في السائل جواب

منه عما يأسلم السائل باه ثبت ما منع السائل بديلا

منه عما يأسلم السائل باه ثبت ما منع السائل بديلا



هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم

حقيقة ذلك السائل انما سأل عن حصول الاتيان اذ هو ما  
 به بناء على ذلك انه بدعي الترتيب بعد اجمع ما لم يكن ما  
 سأل به بيقيناً بل لا يتم ان المانع لا يذهب له  
 ثم شئ في ذلك المانعة بقدر التقاطع كنت ناقلاً ما لم  
 تلتزم من القول فلا بد عليه الا طلب نصيب القام  
 وهذا من من القام فلك ان ينسب ثقله باصفاء كذا  
 مثلك الترتيب صفة وهذا لا يتصور في الماهية والاشياء بحدود  
 عليه الاجابات السابقة الا ان يجب للاباء به وجه الترتيب  
 حله عليه بان يصح او تنقية مقالته **خاصة** ثم ان  
 البحث في السلام والسائل اما ان يتبع المجرى المعلم حتى دفع  
 اعتراض السائل الى المجرى السائل عن الاعتراض على جواب المعلم  
 اذ لا

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم  
 انما هو المجرى السائل الى الماهية وبما لا يخفى السائل المعلم وبما لا يخفى  
 المعلم وبما لا يخفى السائل المعلم وبما لا يخفى السائل المعلم وبما لا يخفى  
 ضارة للماهية الى المعلم اضافة المصدر الى المفعول ولذا  
 الزام السائل في ان السوال قد يلزم به الاعتراض وذكر السوال  
 المناط به وقد يلزم به الاستفاد من معنى اللفظ او معنى  
 وجه الترتيب او تفصيل الماهية وهذا الى داخل المناط  
 والاشياء مشهور ولا يكاد يخلو عنده فقاء السؤل  
 اعلم ان ماص من مقدمه الدليم وتقصيد انقاء  
 دعوى المعلم بلادليم اولى حال نقض ابطال الدعوى  
 المعلم اذ الدليم ملزم للدعوى ولا يلزم من ابطال الملزم  
 ابطال الملازم اذ يجوز ان يكون ملزمه ان يجوز ان يكون

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم

هذا الجواب حقيقة هو الجواب الذي بناء المعلم على ما علم



Handwritten text in a cursive script, likely a signature or name, written in red ink.



Handwritten text in a cursive script, likely a signature or name, written in brown ink on aged paper.